

ما هي السياسة النقدية وما أهميتها؟

تستخدم البنوك المركزية السياسة النقدية في مواجهة التقلبات الاقتصادية وتحقيق استقرار الأسعار، وهو ما يعني انخفاض التضخم واستقراره. وتحدد البنوك المركزية في كثير من الاقتصادات المتقدمة أهدافا صريحة للتضخم. والآن، يتحول كثير من البلدان النامية كذلك إلى وضع إطار لاستهداف التضخم.

تعتبر السياسة النقدية أداة رئيسية من أدوات السياسة الاقتصادية للكلية، حيث يعتبر البنك المركزي أو السلطة مملوكًا لأي دولة، يقوم بإعداد التوجهات السياسة النقدية الوطنية، والتي تهدف إلى تحقيق التوافق بين العرض والطلب على التمويل، وذلك من خلال تعديل سعر الفائدة.

كما تعرف أيضا السياسة النقدية أنها مجموع الإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية من أجل ضبط كمية النقد المتداول في الاقتصاد بغية تحقيق أهدافها، لاسيما استقرار الأسعار.

يقصد بالسياسة النقدية مجموع الإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية من أجل ضبط كمية النقد المتداول في الاقتصاد بغية تحقيق أهدافها، لاسيما استقرار الأسعار.

### علاقة السياسة النقدية وأسعار الصرف

هناك علاقة ارتباط وثيقة بين السياسة النقدية لبلد معين ونظام سعر الصرف فيه. وتؤثر أسعار الفائدة في أي بلد على قيمة عملته، وبالتالي فإن تلك البلدان التي لديها سعر صرف ثابت أمامها نطاق أضيق لانتهاج سياسة نقدية مستقلة مقارنة بتلك التي تطبق نظام سعر الصرف المرن. أما نظام سعر الصرف المرن تماما فيدعم وضع إطار فعال لاستهداف التضخم.

### أهداف السياسة النقدية

تشير السياسة النقدية إلى الخطوات التي يتخذها البنك المركزي في أي بلد للسيطرة على المعروض النقدي من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي. على سبيل المثال، يتلاعب صناع السياسات بتداول النقود من أجل زيادة فرص العمل، والنتائج المحلي الإجمالي، واستقرار الأسعار باستخدام أدوات مثل أسعار الفائدة، والاحتياطات، والسندات،

✓ السياسة النقدية هي عمل البنك المركزي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي في دولة ما وتحقيق أهداف أخرى

مثل البطالة والتضخم وعدم استقرار الأسعار والركود وما إلى ذلك

✓ ويعتبر بمثابة إجراء صحيحي حيث أن مثل هذه الإصلاحات السياسية يتم إجراؤها للسيطرة على

الوضع الاقتصادي السائد أو الشدائد

### أنواع السياسات النقدية:

هناك نوعان من السياسة النقدية، أي السياسة الانكماشية والسياسة التوسعية

وتتضمن الأدوات أو التدابير التي يتخذها البنك المركزي بموجب هذه السياسة تغييرات في سعر الخصم

وعمليات السوق المفتوحة ومتطلبات الاحتياطي

### كيف تعمل السياسة النقدية

في علم الاقتصاد، تدرج كل من السياسات النقدية والمالية ضمن تعريف الآليات الحاسمة التي يزدهر

بها الاقتصاد ويتغلب على المصاعب. تؤثر السياسة المالية على الإنفاق الحكومي والإيرادات. وعلى

العكس من ذلك، تركز السياسة النقدية على المعروض النقدي لتعزيز فرص العمل، والنتائج المحلي

الإجمالي، واستقرار الأسعار، والطلب الوطني، وما إلى ذلك

الفكرة الأساسية هنا هي أنه في حالة التضخم أو الارتفاع المفرط في الأسعار، فإن تقليص كمية النقود المتاحة للمستهلكين من شأنه أن يقلل من قدرتهم الشرائية. ومع قلة النقود، سيشتري الناس كميات أقل، مما يؤدي إلى تقليص الطلب وبالتالي انخفاض السعر الإجمالي. ولتحقيق هذه الغاية، يتم استخدام تدابير مختلفة، مثل تغيير أسعار الفائدة، ومتطلبات الاحتياطي للبنوك، ومعاملات السوق المفتوحة، على سبيل المثال، نجح بول فولكر، رئيس البنك المركزي الأميركي في عام 1979، في إنهاء التضخم المطول المؤلم برفع أسعار الفائدة بشكل كبير. وقد أدى هذا إلى ركود الاقتصاد، حيث فقد الملايين وظائفهم وانخفض الاستهلاك إلى مستويات منخفضة غير مسبوقة. ولكن فولكر نجح في انتشال الاقتصاد من التضخم، الأمر الذي أرسى الأساس القوي لمستقبل اقتصادي مستقر، كما مهد الطريق لفصل مثل هذه السياسات عن الاستدلال السياسي. معظم البنوك المركزية، مثل بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، وبنك الاحتياطي الهندي، والبنك المركزي الأوروبي، وما إلى ذلك وتعزيز التوظيف. وعادة ما يستعين البنك المركزي بمساعدة لجنة في صياغة وتنفيذ السياسة النقدية الاقتصادية. على سبيل المثال، يهدف بنك الاحتياطي الفيدرالي إلى الحفاظ على استقرار الأسعار

وتدير البنوك المركزية السياسة النقدية بتعديل عرض النقود، وذلك عادة من خلال شراء الأوراق المالية أو بيعها في السوق المفتوحة. وتؤثر عمليات السوق المفتوحة على أسعار الفائدة قصيرة الأجل، التي تؤثر بدورها على الأسعار الأطول أجلا والنشاط الاقتصادي. وعندما تخفض البنوك المركزية أسعار الفائدة، تصبح السياسة النقدية تيسيرية. وعندما ترفع أسعار الفائدة، فإن السياسة النقدية تكون متشددة.

#### السياسة الانكماشية:

يتبنى البنك المركزي سياسات نقدية انكماشية للسيطرة على الظروف الاقتصادية مثل التضخم من خلال تقليص المعروض النقدي في النظام المالي. ولتحقيق هذه الغاية، يبيع البنك المركزي الأوراق المالية الحكومية قصيرة الأجل، ويرفع أسعار الاقتراض أو يزيد من متطلبات الاحتياطي لدى البنوك.

#### السياسة التوسعية:

في حالات التباطؤ الاقتصادي، ينفذ البنك المركزي سياسات توسعية مختلفة مثل شراء الأوراق المالية الحكومية قصيرة الأجل، وخفض أسعار الاقتراض، وخفض متطلبات الاحتياطي للبنوك. والغرض من ذلك هو رفع المعروض النقدي في الاقتصاد لتعزيز الإنفاق الاستهلاكي والحد من البطالة. ومع ذلك، قد يؤدي هذا إلى التضخم

#### أدوات السياسة النقدية

تتعامل إصلاحات السياسات التي ينفذها البنك المركزي بشكل أساسي مع الركود الاقتصادي والتوسع الاقتصادي. وتتضمن الأدوات البارزة المستخدمة لهذا الغرض ما يلي:

عمليات السوق المفتوحة: يشتري البنك المركزي أصولاً حكومية قصيرة الأجل مثل سندات الخزنة الأميركية أو أصول الحكومة الفيدرالية في عمليات السوق المفتوحة. وإذا كان البنك المركزي يستهدف الركود، فإنه يشتري الأوراق المالية من البنك الذي يعرضها. وهذا من شأنه أن يزيد من التدفقات النقدية والاحتياطيات لدى البنك.

إن القيام بذلك على المستوى الكلي من شأنه أن يزيد من المعروض النقدي في الدولة. وعلى النقيض من ذلك، عندما تخطط الدولة لتقليص التدفقات النقدية، فإنها تبيع الأوراق المالية، مما يقلل من الاحتياطيات وتوافر النقد.

متطلبات الاحتياطي: إن التغييرات في الحد الذي يحدده البنك المركزي للاحتياطيات التي يتعين على البنوك التجارية الاحتفاظ بها من ودائع عملائها تشكل أداة أساسية. وفي حالة التوسع الاقتصادي، يتم زيادة متطلبات الاحتياطي لتقليل المعروض النقدي في النظام. ومن ناحية أخرى، يتم خفضها كجزء من السياسة التوسعية.

سعر الخصم: يغير البنك المركزي سعر الفائدة على القروض قصيرة الأجل للبنوك التجارية، وهو ما يشار إليه بسعر الخصم. يساعد القرض في تلبية متطلبات الاحتياطي والتدفق النقدي قصير الأجل. إذا زاد البنك سعر الخصم، فإنه يتغلغل في النهاية إلى أسعار أخرى، بما في ذلك تلك المفروضة على القروض التجارية.

ونتيجة لذلك، فإن ارتفاع أسعار القروض التجارية من شأنه أن يثني الناس عن الاقتراض، وبالتالي خفض المعروض النقدي في ظل التضخم.

تشير السياسة النقدية التيسيرية إلى التدابير التصحيحية التي يتبناها البنك المركزي للدولة أثناء التباطؤ الاقتصادي. وهي محاولة لتعزيز المعروض النقدي وتلبية الطلب النقدي للدولة.

ينفذ بنك الاحتياطي الفيدرالي الأدوات النقدية التيسيرية التالية: خفض متطلبات الاحتياطي، وتقديم خصومات على القروض قصيرة الأجل، وشراء الأوراق المالية المدعومة من الحكومة. تعمل هذه السياسات على زيادة المعروض النقدي في الاقتصاد. ويشجع المعروض النقدي بدوره الناس على الادخار بشكل أقل والإنفاق بشكل أكبر.

السياسة النقدية التيسيرية هي إجراء تصحيحي تتخذه البنوك المركزية خلال فترة الركود، وتعمل هذه السياسات على تعزيز الحالة الاقتصادية للبلاد من خلال زيادة المعروض النقدي. إذ أنها محاولة لمضاهاة الدخل الوطني من أجل تلبية طلب الاقتصاد على المال.

عندما ترتفع القدرة الشرائية، يستهلك المستهلكون والشركات المزيد، ونتيجة لذلك يرتفع الطلب على السلع. ويؤدي الطلب على السلع إلى زيادة الإنتاج، مما يؤدي في النهاية إلى توليد المزيد من فرص العمل.

إن السياسات التيسيرية من المفترض أن تطبق في الأمد القريب، أما تنفيذها في الأمد البعيد فيؤدي إلى آثار جانبية سلبية، فبمجرد السيطرة على الركود فإن فائض تداول النقود والطلب الفائض يتسببان في التضخم.

### شرح السياسة النقدية التيسيرية

إن السياسة النقدية التيسيرية هي أداة توسعية، وهي سياسة تحاول التكيف مع الظروف المعاكسة في السوق. وتستخدمها البنوك المركزية كاستجابة للتباطؤ الاقتصادي لتحسين ظروف السوق.

فخلال فترة الركود، لا يملك المستهلكون سوى القليل دخل قابل للتصرف قليل، وتكون القدرة الشرائية محدودة. وبالتالي، يكون الطلب على السلع منخفضاً خلال فترة الركود، ونتيجة لهذا، يخفض المصنعون الإنتاج دون أن يكونوا راغبين حقاً في ذلك، وفي السيناريوهات المتطرفة، تشهد تسريح الموظفين وإغلاق الشركات.

فيحاول بنك المركزي تعزيز الاقتصاد من خلال ضخ المزيد من الأموال، كما يعمل على تقليص أسعار الفائدة على الأموال وأسعار الفائدة القصيرة الأجل لتشجيع الاقتراض، ولكن إذا كانت أسعار الفائدة منخفضة، فمن غير

الممكن أن تخفض البنوك المركزية أسعار الخصم، وفي مثل هذه السيناريوهات، يشتري البنك المركزي الأوراق المالية الحكومية، وهذا الإجراء التصحيحي معروف باسم "التخفيضات النقدية" بالتيشير الكمي، ويحفز التيسير الكمي الاقتصاد من خلال تقليل عدد الأوراق المالية الحكومية المتداولة، ويوجه الدخل المتاح نحو المستهلكين والشركات.

وعلى هذا فإن كل تدابير التعافي تحاول زيادة الطلب في السوق فهي تعمل على تعزيز إنتاج السلع والخدمات - والحد من البطالة، والنمو الاقتصادي والتسارع هما هدفا السياسات النقدية التيسيرية. ولكن من المهم أن نلاحظ أن التنفيذ الطويل الأجل لهذه السياسات قد يؤدي إلى عواقب وخيمة ارتفاع التضخم أو الركود التضخمي.

### أمثلة على السياسة النقدية التيسيرية

دعونا نلقي نظرة على التطبيقات الواقعية للسياسات التيسيرية:

#### المثال رقم 1

في ماي 2022، خفضت الصين أسعار الفائدة على القروض لمدة خمس سنوات مما أدى إلى انخفاضها إلى 4.45% وهو خصم قدره 15 نقطة أساسية.

اعتمد بنك الشعب الصيني هذا الإجراء لتعزيز قطاع الإسكان، وكانت محاولة للسيطرة على الركود الاقتصادي بعد كوفيد، ومع ذلك أعرب بعض المستثمرين عن مخاوفهم فقد لا تكون تخفيضات أسعار الفائدة وحدها كافية لإحياء قطاع العقارات.

#### المثال رقم 2

في مارس 2020، اتخذ بنك الاحتياطي الفيدرالي تدابير نقدية تيسيرية طارئة مختلفة للتخفيف من حدة الركود الاقتصادي الناجم عن كوفيد-19. وخفض بنك الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة على الأموال الفيدرالية بمقدار 1.5 نقطة مئوية لجعلها قريبة من الصفر.

وكانت محاولة لخفض تكلفة الاقتراض للشركات والأسر. بالإضافة إلى ذلك، اشترى بنك الاحتياطي الفيدرالي العديد من الأوراق المالية الدائنة (سندات الخزنة والأوراق المالية المدعومة بالرهن العقاري).

#### مثال رقم 3

خلال فترة الركود الكبير، انخفضت أسعار المساكن في الولايات المتحدة، وتباطأ الاقتصاد بشكل كبير. وخفض بنك الاحتياطي الفيدرالي أسعار الخصم حيث انخفضت من 5.25% في جويلية 2007 إلى صفر% في عام 2008، ولكن الاقتصاد كان لا يزال ضعيفاً وفي استجابة لذلك، بدأ بنك الاحتياطي الفيدرالي في شراء الأوراق المالية الحكومية في جانفي 2009 بقيمة إجمالية بلغت 3.7 تريليون دولار.

### المزايا

يتم تنفيذ التدابير النقدية التيسيرية لاستيعاب الأزمات الاقتصادية، وتبادر البنوك المركزية إلى اتخاذ إجراءات تصحيحية مختلفة.

إن السياسات التيسيرية تعود بالنفع على الاقتصاد والبلد والافراد بالطرق التالية:

السيطرة على الركود : يطبق البنك المركزي إجراءات نقدية تيسيرية للسيطرة على التباطؤ الاقتصادي - وهي محاولة لإخراج الأمة من الأزمة الاقتصادية.

توسيع القدرة الشرائية : تعمل السياسات التيسيرية على حث المعروض النقدي على دخول الأسواق لزيادة القدرة الشرائية للمستهلكين. وبالتالي، يرتفع الطلب على السلع والخدمات.

زيادة الإنتاج : عندما يرتفع الطلب على السلع، تعمل الشركات مرة أخرى على زيادة الإنتاج لزيادة المعروض من السلع والخدمات. وفي نهاية المطاف، تتسارع الأنشطة الاقتصادية.

تقليل البطالة : عندما يرتفع إنتاج السلع، يحتاج المصنعون إلى المزيد من العمالة، مما يخلق فرص عمل واسعة. النمو الاقتصادي : يبدأ الاقتصاد المتباطئ في التعافي. وتؤدي الزيادة في إنفاق المستهلكين إلى حركة إيجابية أو تضخمية.

تشجيع المستثمرين على تحمل المخاطر : عندما يتم تقليص أسعار الفائدة على حسابات التوفير، يجد المستثمرون فرصًا جديدة لتحقيق الربح. ويدفع هذا الإجراء الحكومي المستثمرين إلى تحمل المزيد من المخاطر لتحقيق عائد أفضل على استثماراتهم.

### العيوب

إن السياسات التيسيرية لها تأثير مباشر في الأمد القريب ومع ذلك، فهي غير مناسبة للتطبيق على المدى الطويل. وتتخلص عيوب التدابير النقدية التيسيرية فيما يلي:

مخاطر التضخم أو التضخم المفرط : بمجرد السيطرة على الركود، يمكن أن يصبح الفائض من الأموال العائمة في السوق مشكلة. ويعني فائض تداول الأموال ارتفاع الطلب على السلع، ولكن العرض محدود؛ ويؤدي الطلب الزائد إلى التضخم. ويتعين على العملاء التعامل مع أسعار مبالغ فيها للسلع والخدمات.

تنشيط الادخار : تركز الإجراءات النقدية التيسيرية بشكل مفرط على الإنفاق الاستهلاكي - وفي كثير من الأحيان، يتم خفض فوائد حسابات الادخار. وتحاول هذه الإجراءات زيادة الاقتراض، ولكنها لا تفيد الأفراد والشركات الذين يتجنبون المخاطرة.

انخفاض قيمة العملة : إن تنفيذ التدابير التوسعية على المدى الطويل قد يؤثر سلبيًا على قيمة عملة الدولة. ومرة أخرى، يحدث هذا بسبب الفائض في تداول النقد في السوق.

### الأسئلة الشائعة

ما هي مواقف السياسة النقدية الثلاثة؟

تنقسم السياسات النقدية في المقام الأول إلى ثلاثة مواقف:

1. موقف متساهل

2. موقف محايد

3. موقف متشدد

ما هو الهدف الأساسي للسياسة النقدية التيسيرية؟

يستخدم البنك المركزي سياسات تيسيرية كبرى للحد من الركود الاقتصادي، ويحفز البنك المركزي زيادة تداول النقد في السوق من خلال تدابير توسعية مختلفة لتعزيز القدرة الشرائية للمستهلكين، ويستجيب السوق بزيادة الطلب على السلع مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج. وفي نهاية المطاف، يتم توليد المزيد من فرص العمل.

كيف تعمل السياسة النقدية التيسيرية؟

عندما يشهد الاقتصاد انحداراً، يفرض بنك المركزي قيوداً على أسعار الفائدة على الأموال الفيدرالية والفوائد على القروض القصيرة الأجل، فضلاً عن ذلك يوسع بنك المركزي عمليات السوق المفتوحة، شراء الأوراق المالية الحكومية، ويؤدي تقليص القروض إلى زيادة الاقتراض وفي نهاية المطاف، تزداد الدورة النقدية وينتهي الأمر بالمستهلكين إلى امتلاك المزيد من الدخل المتاح، وتحدد القوة الشرائية الطلب على السلع وهو ما يؤثر بدوره على العرض والإنتاج.

### ما هو التيسير الكمي؟

التيسير الكمي هو سياسة نقدية متقدمة تنتهجها البنوك المركزية لتحفيز النمو في اقتصاد راكد من خلال شراء السندات الحكومية وغيرها من الأصول على نطاق واسع. ويحاول التيسير الكمي التأثير على الاقتصاد من خلال إصدار المزيد من النقود لتعزيز المعروض النقدي. ولا ينطوي هذا على طباعة المزيد من النقود. بل يقوم البنك المركزي بدلاً من ذلك بإنشاء أموال جديدة من خلال شراء الأوراق المالية إلكترونياً وتحديث المعاملات في ميزانيته العمومية.

ويأتي هذا الإجراء كبديل لإنعاش الاستثمار والاستهلاك والأسعار بعد أن فشلت السياسات النقدية التقليدية في زيادة النمو.

التيسير الكمي هو إجراء تصحيحي يتخذه البنك المركزي في أي بلد لتحفيز ضخ أموال جديدة في اقتصاده المتباطئ من خلال عمليات شراء بالجملة للأوراق المالية الحكومية أو الخاصة بالشركات من السوق المفتوحة.

إن التيسير الكمي يهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنمو أثناء الأزمات المالية، وذلك استناداً إلى فكرة مفادها أن تعزيز المعروض النقدي من شأنه أن يزيد من القدرة الشرائية للمستهلكين، والاستثمارات والإنتاجية. وسوف يعمل هذا على نقل حافز النمو إلى الطلب الكلي، والأسعار، والأجور، والعمالة - الأمر الذي من شأنه أن يضع حداً للانكماش.

إن إلغاء برنامج التيسير الكمي في الوقت المناسب له نفس القدر من الأهمية لتجنب الآثار السلبية مثل التضخم المفرط أو الركود التضخمي.

### شرح التيسير الكمي

### ما هو التيسير الكمي

التيسير الكمي هو سياسة نقدية عدوانية تتبناها البنوك المركزية مثل بنك الاحتياطي الفيدرالي أثناء أزمة اقتصادية مثل الكساد الأعظم. وعادة ما تؤثر البنوك المركزية على أسعار الفائدة على الإقراض بين البنوك لليلة واحدة لزيادة أو خفض المعروض النقدي في الاقتصاد.

إن خفض أسعار الإقراض لليلة واحدة يؤدي في نهاية المطاف إلى خفض أسعار الاقتراض الإجمالية في الاقتصاد، وهو ما يساعد المستهلكين على الاقتراض أكثر. ومع وجود المزيد من المال في متناول اليد، يتحسن الاستهلاك والطلب والأعمال التجارية، مما يعيد الاقتصاد تدريجياً إلى مساره الصحيح. ومع ذلك، فإن خفض أسعار الفائدة إلى الصفر لا يمكن أن يجبر البنوك على خفض أسعار الاقتراض إذا لم تكن راغبة في ذلك، وهو ما يتعارض مع السياسة. ونتيجة لذلك، لزيادة المعروض النقدي، تتحول البنوك المركزية إلى سياسات التيسير الكمي التي لا تنطوي على طباعة أوراق نقدية جديدة.

وبدلاً من ذلك، يقوم البنك المركزي بإنشاء أموال جديدة من خلال شراء السندات الحكومية والأصول الأخرى إلكترونياً من السوق المفتوحة. ويسجل الميزانية العمومية للبنك المركزي هذه المعاملة، مما يلقي الضوء على

الأموال المضافة فعليًا. وكجزء من تدابير التيسير الكمي، قرر بنك الاحتياطي الفيدرالي شراء سندات بقيمة 120 مليار دولار شهريًا إلى أجل غير مسمى في مارس 2020. وكان ذلك لمساعدة الاقتصاد على التعافي بعد أن ضربه كوفيد-19.

كيف يؤثر التيسير الكمي على الاقتصاد؟

إن فكرة التيسير الكمي هي أنه عندما يشتري البنك المركزي بكميات كبيرة سندات حكومية وبعض الأوراق المالية الطويلة الأجل من السوق المالية، فإنه يزيد الطلب عليها. ونتيجة لهذا، ترتفع أسعار السندات مع ارتفاع الطلب، مما يؤدي إلى انخفاض عائداتها حيث أن سعر السند والعائد لهما علاقة عكسية.

وبسبب انخفاض العائدات، بدأ المستثمرون في التحول إلى أوراق مالية أخرى في سوق رأس المال لتحقيق أرباح أعلى. ونتيجة لذلك، ارتفعت استثمارات سوق الأسهم مع ارتفاع أسعار الأسهم. في عام 2020، انخفض مؤشر ستاندرد أند بورز 500 بأكثر من 30% من أعلى مستوياته القياسية بسبب الوباء. ولكن بمساعدة التحفيز الحكومي الأمريكي وعناصر أخرى، ارتفع بأكثر من 70% من انخفاضات مارس. في الواقع، تحول سوق الأسهم إلى صعودي بعد بضعة أشهر.

بالإضافة إلى ذلك، فإن شراء الأصول من البنوك الأخرى يزيد من رصيد الاحتياطي لديها بشكل هائل. ويزداد توافر الأموال لدى البنوك، مما يمكنها من خفض الأسعار لتحفيز الاقتراض. ومع سهولة الاقتراض، يزداد الاستثمار. كما تضيف الحكومات إلى هذا من خلال تقديم سياسات مالية مثل توقيع حكومة الولايات المتحدة على حزمة تحفيز إغاثة من كوفيد بقيمة 1.3 تريليون دولار. وهي تتضمن الإقراض المباشر لمعظم الأميركيين بقيمة 1400 دولار.

مع زيادة الأموال المتداولة، تنخفض أسعار الاقتراض بشكل أكبر. ويدخر الناس أقل مع انخفاض دخلهم من مدخراتهم وحساباتهم المصرفية، وبالتالي ينفقون أكثر. وعلى هذا، إذا نجحت تدابير التيسير الكمي، فإنها قد تزيد من الطلب الكلي والأسعار. وعندما تزيد أرباح الشركات، فإنها تنتج وتوظف المزيد. ومع تحسن الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات التوظيف، ينتعش النمو الاقتصادي.

أمثلة على التيسير الكمي

عندما نتحدث عن التيسير الكمي في الاقتصاد، فمن الواضح أن الولايات المتحدة وأوروبا واليابان تحظى بذكر واضح. على سبيل المثال، خلال الأزمة المالية في عام 2009، اشترى بنك إنجلترا سندات بقيمة 200 مليار جنيه إسترليني كجزء من التيسير الكمي واعتمد على هذا الإجراء عدة مرات. في عام 2020، اشترى 895 مليار جنيه إسترليني من السندات استجابة لتباطؤ الوباء.

وعلى مر السنين، تبنت الاقتصادات الناشئة مثل الفلبين وإندونيسيا وجنوب أفريقيا وغيرها، منهجية التيسير الكمي لتحقيق الرفاهة الاقتصادية. ولنتأمل هنا بلدين لنرى كيف طبقا التيسير الكمي.

الجدول الزمني للتيسير الكمي في اليابان

انزلقت اليابان إلى حالة انكماش معتدلة في عام 2000. وكجزء من السياسة النقدية، أبقى بنك اليابان أسعار الفائدة بالقرب من الصفر لسنوات منذ عام 1999. كما قدمت البلاد أسعار فائدة سلبية، مما يثني البنوك عن الاحتفاظ بالاحتياطيات بدلاً من الإقراض.

وعلى مر السنين، استمر البنك المركزي في ضخ المزيد من السيولة في الاقتصاد لتعزيز تسهيلات الإقراض. وفي عام 2014، أعلن بنك اليابان عن توسيع برنامجه لشراء السندات لشراء 723.4 مليار دولار من السندات سنوياً. ونتيجة لتأثير التيسير الكمي العدواني، توسعت الميزانية العمومية لليابان بمقدار 4.5 تريليون دولار في عام 2020. كما تبنت اليابان التحكم في منحى العائد كجزء من التيسير الكمي.

في ظل التحكم في منحى العائد، خفضت اليابان العائد على سنداتها الحكومية لأجل 10 سنوات إلى الصفر لدفع الاستثمارات في الأوراق المالية الأخرى في سوق رأس المال. ومع ذلك، لم تتمكن اليابان بعد من زيادة التضخم إلى المستوى المستهدف 2%. المستهلكون يتجنبون المخاطرة. وبدلاً من زيادة الإنفاق بسبب ارتفاع تداول النقود، يدخر المستهلكون. نمت ودائع العملاء في البنوك، خاصة بعد كوفيد-19، إلى 7.4 تريليون دولار في عام 2020.

الجدول الزمني للتيسير الكمي في الولايات المتحدة

خلال ذروة الأزمة المالية في عام 2008، طبق بنك الاحتياطي الفيدرالي تدابير مختلفة للتيسير الكمي في مراحل متعددة، أي التيسير الكمي الأول والثاني والثالث. وخفض أسعار الفائدة إلى الصفر وبدأ شراء الأصول على نطاق واسع. واشترى ملايين الديون المدعومة بالرهن العقاري وسندات الخزنة.

بحلول عام 2014، اشترى بنك الاحتياطي الفيدرالي أكثر من 3 تريليون دولار من سندات الخزنة والأوراق المالية المدعومة بالرهن العقاري، وتضخمت ميزانيته العمومية بمقدار 4 تريليون دولار. وعلى مر السنين، نفذت البلاد العديد من برامج التيسير الكمي، مما ساعدها على النجاة من الأزمات الاقتصادية في أوقات مختلفة. لمحاربة المصاعب الاقتصادية الناجمة عن الوباء، يشتري البنك المركزي سندات بقيمة 120 مليار دولار شهرياً منذ مارس 2020، 80 مليار دولار من أصول الخزنة و40 مليار دولار من سندات الدين.

انتقادات التيسير الكمي

إن العديد من خبراء الاقتصاد يحذرون من سياسات التيسير الكمي لأنهم غير متأكدين من فعاليتها. ويزعم المنتقدون أنه لا يوجد ضمان لانتعاش الاقتصاد باستخدام التيسير الكمي. وعلاوة على ذلك، يتطلب الأمر الدقة حتى يتمكن من سحب بعض التدابير في الوقت المناسب حيث أن زيادة تدفق الأموال يمكن أن تؤدي إلى سلسلة من المشاكل، بما في ذلك التضخم. دعونا نلقي نظرة على بعض الانتقادات الموجهة للتيسير الكمي.

ومع انخفاض قيمة العملة بسبب ضخ كميات كبيرة من المال في النظام النقدي، فقد يرتفع التضخم بشكل حاد. وعلى هذا فإن التيسير الكمي يرتبط بزيادة التضخم إلى ما يتجاوز المستوى المقبول البالغ 2%. ومن الممكن أن تدفع سياسات التيسير الكمي المستدامة الاقتصاد إلى التضخم المفرط.

في الولايات المتحدة، مع مشتريات التيسير الكمي التي قام بها بنك الاحتياطي الفيدرالي في عام 2020، ارتفع مؤشر أسعار المستهلك بنسبة 4.5% عن عام 2020. وذكرت شبكة CNBC مؤخرًا أنه وفقاً لمسؤول في البنك المركزي، فإن تقليص شراء السندات من المحتمل أن يبدأ بحلول نهاية عام 2021. وسوف يؤدي ذلك إلى إبطاء مشتريات السندات والأصول، مما يسمح للاقتصاد بالتعافي بشكل أكثر طبيعية.

كما يعمل التيسير الكمي على خفض القدرة الشرائية للعملة، وهو ما يؤدي إلى زيادة أسعار الواردات. ونتيجة لهذا، سوف ترتفع تكلفة السلع والخدمات المحلية، وسوف يعاني الناس من صعوبة تحمل التكاليف.

فضلاً عن ذلك فإن البنك المركزي لا يستطيع أن يفعل أكثر من خفض أسعار الفائدة إلى الصفر وخفض العائدات على السندات الحكومية. ولا يستطيع أن يجبر المؤسسات المالية على تمديد القروض أو خفض أسعار الفائدة إذا كانت لا ترغب في ذلك.

وعلى نحو مماثل، عندما لا يشعر الناس بالثقة في الانتعاش الاقتصادي، فإنهم يميلون أيضاً إلى الاحتفاظ بمدخراتهم خوفاً من فقدان الأمن الاقتصادي. وهذا هو أحد الأسباب الرئيسية وراء الانكماش الاقتصادي الممتد في اليابان، ونقص ثقة المستهلك.

إن الاعتماد على التيسير الكمي كأداة ينتقده العديد من خبراء الاقتصاد. يقول البعض إنه يعزز التفاوت في الدخل عندما يجعل المال متاحاً بسهولة لأولئك الذين لديهم الكثير. كما أن التضخم يوسع فجوة الدخل. يقترح الكثيرون أن مؤشر سوق الأسهم يمثل جزءاً فقط من السوق. لا يزال المليارات عاطلين عن العمل بعد الوباء حتى عندما تحسنت أسعار الأسهم.

وعلى هذا فإن تدابير التيسير الكمي المطولة قد تؤدي إلى التضخم. وإذا ضاع الاقتصاد في أرقام مزدهرة مصطنعة، فإن عكس السياسة قد يدفعه إلى الركود دون تحقيق النمو الحقيقي.

الأسئلة الشائعة

ماذا يفعل التيسير الكمي؟

يصدر البنك المركزي أموالاً جديدة من خلال شراء الأوراق المالية الحكومية والشركات من السوق المفتوحة كجزء من سياسة التيسير الكمي. ويؤدي شراء السندات الحكومية على نطاق واسع إلى زيادة تكلفتها وخفض فوائدها، مما يدفع الناس إلى أوراق مالية استثمارية أخرى لكسب المزيد. ومع زيادة الائتمان في النظام، تنخفض معدلات الاقتراض الإجمالية، مما يؤدي إلى المزيد من الاقتراض والاستهلاك وزيادة النمو. ونتيجة لذلك، يعزز ذلك الأعمال والأسعار والأرباح والأجور والعمالة.

هل التيسير الكمي يعني طباعة النقود؟

لا يتضمن التيسير الكمي طباعة أوراق نقدية جديدة وتوزيعها على الناس. بل يشتري البنك الأوراق المالية إلكترونياً، ولا يستخدم رصيده الحالي بل يستخدم إمدادات افتراضية من النقود الجديدة. وبهذا يرتفع رصيد البنك.

هل التيسير الكمي يسبب التضخم؟

إن الإفراط في التيسير الكمي يؤدي في الغالب إلى زيادة التضخم، وفي بعض الأحيان إلى حد التضخم المفرط، لأن المعروض النقدي المفرط في الاقتصاد يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية.